عموميتها أقرت عدم توزيع أرباح

الشاهين: 279,6 ألف دينار صافي الأرباح المجمعة لـ «الداو للمشاريع البيئية» للعام 2010

أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الداو للمشاريع البيئية د.عدنان الشاهين أن صافي الارباح المجمعة للشركة بلغ 279,680 ألف دينار لعام 2010 مقارنة بـ 1,14 مليون دينار للعام 2009، مشيرا الى ان صافي الخسائر للشركة الام بلغ 41,793 ألف دينار في 2010 بخسارة 0,21 فلس للسهم مقارنة بصافي ربح بلغ 527,349 ألف دينار في عام 2009 بما يعادل 2,64 فلس للسهم.

وأضاف الشاهين في تصريح للصحافيين خلال العمومية العادية للشركة التي عقدت امس أن الايرادات المجمعة للشركة تأثرت نسبيا بالأزمة المالية بينما حافظت الشركة على مصاريفها المجمعة بالرغم من خطط التوسعة واعادة الهيكلة التي انجزت في عام 2010، موضحا ان الايرادات المجمعة بلغت 2,274 مليون دينار لعام 2010 مقارنة بـ 3,099 ملايين دينار للعام 2009، وقد انخفضت المصاريف المجمعة للشركة لتصل إلى 4,492 ملايين دينار لعام 2010 مقارنة بـ 4,698 ملايين دينار للعام 2009 وأن إجمالي حقوق المساهمين زاد ليصل إلى 21,156 مليون دينار في عام 2010 مقارنة بـ 20,684 مليون دينار للعام 2009.

وعن ملاءة الشركة ونسب مديونيتها فقد حافظت الشركة في عام 2010 على ملاءة عالية ومديونيات منخفضة وقد بلغت نسبة التداول 8,56٪ ونسبة المطلوبات إلى الاصول 0,059٪ (DIA).

د.عدنان الشاهين يتحدث لـ «الأنباء» عقب عمومية «الداو للمشاريع البيئية» (قاسم باشا)

الشركة تدرس تقنيتي «الطاحونة الهوائية لإنتاج المياه» و«الخلايا الكهربائية»

وقال إن الشركة حققت العديد من الانجازات في عام 2010 منها تأسيس الاكاديمية البيئية لتقديم خدمات التدريب والتأهيل المهني وشهادات الجودة والتصنيف البيئي، كما أسست شركة وديان الخليج لتقديم الخدمات البيئية في القطاع الزراعي، كما قامت الشركة بإعادة الهيكلة الادارية الشاملة للشركات التابعة ووضع أنظمة جديدة تشمل التدقيق الداخلي وضبط أنظمة الجودة وذلك بهدف زيادة كفاءة هذه الشركات.

وبين د.الشاهين أن الشركة في ظل استقطاب تقنيات عالمية جديدة في القطاع البيئي قامت بتوقيع وكالات مع شركة ترايتون ووتر الالمانية المختصة في مجال معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي وشركة تاتش رين ميكر الهولندية والمختصة بمجال انتاج المياه بواسطة التوربينات الهوائية وشركة هافنر الايطالية في مجال معالجة النفايات العضوية الصلبة وشركة واتا البريطانية للتدريب البيئي وشركة دي كي واس الالمانية في مجال انظمة الجودة.

ولفت الى ان الشركة تستعد للعام 2011 لتقديم خدماتها البيئية المتنوعة وأنها مستمرة في البحث عن تقنيات مع شركاء عالميين ولائم المشاكل البيئية في المنطقة ليكون العام الحالي بداية الانجاز وفتح اسواق جديدة ليتحقق النمو المرجو للشركة.

واستطرد د.الشاهين قائلا: قمنا بتطوير تقنيات جديدة للشركة حيث حققنا اول وحدة معالجة صرف صناعي لنفايات المسالخ في عام 2011 وهي فريدة من نوعها في الشرق الاوسط.

وذكر ان الشركة حاليا بصدد دراسة تقنيتين احداهما عبارة عن الطاحونة الهوائية لإنتاج المياه التي تعمل من خلال طاقة الرياح وأن الشركة بصدد استيراد الوحدة لتركيبها في المكان المناسب مشيرا الى ان هذه الطاحونة الهوائية تنتج كمية من المياه تتراوح بين 5 و50 ألف متر مكعب من المياه.

وعن التقنية الثانية اشار د.الشاهين الى ان الشركة تدرس الخلايا الكهربائية لانتاج الكهرباء خاصة أن هناك توجها للطاقة البديلة لإنتاج الكهرباء مؤكدا أن الجدوى الاقتصادية لها جيدة.

هذا واقرت عمومية الشركة بنود جدول أعمالها التي تضمنت عدم توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010.

● عاطف رمضان

مشروع الملك عبدالله لإعمار مكة يضخ 100 مليار ريال في السوق العقارية

دبي ـ العربية. نت: توقعت اللجنة العقارية في الغرفة التجارية الصناعية في مكة المكرمة، ضخ أكثر من 100 مليار ريال في سوق العقارات في العاصمة المقدسة خلال 30 شهرا، مشيرة إلى أن مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لإعمار مكة، الذي يشمل تطوير الأحياء العشوائية، ومخطط إدارة التنمية الحضرية، ومعالجة أوضاع ازدحام الحركة المرورية والمشاة في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة، سيكون قادرا على استيعاب مستثمرين جدد في قطاعي التطوير والمقاولات.

واتفقت اللجنتان العقاريتان في مكة المكرمة وجدة، على أن قرار مجلس الوزراء الصادر الاثنين الماضي بخصوص تفريغ قضاة في المحاكم العامة أو تكليفهم خارج وقت الدوام الرسمي من أجل سرعة البت في القضايا المتعلقة بالمساهمات العقارية، سيعجل في تصفية المساهمات المتعثرة، التي تقدر في جدة وحدها بنحو 90 مخططا تعثرت الغالبية منها بسبب إجراءات إدارية أو تداخل صكوك وعدة مسببات أخرى، تصل قيمتها إلى أكثر من مليار ريال، في حين تبلغ قيمة المساهمات المتعثرة في العاصمة المقدسة وحدها ثلاثة مليارات ريال، مرجعتين تعثر 70٪ من المساهمات العقارية إلى القائم بالمساهمة لعدم معرفته بكيفية إدارة المساهم.

التثمين العادل

وأكد رئيس اللجنة العقارية في الغرفة التجارية الصناعية في جدة عبدالله بن سعد الأحمري، في تصريحات لصحيفة «الاقتصادية» السعودية، أن اللجنة تسلمت كتابات من لجنة المساهمات العقارية من أجل تقييم بعض المساهمات المتعثرة وتثمينها التثمين العادل، وهو ما تم الرد عليه من خلال التقارير التي أعدتها مجموعة مختصين من ذوي الخبرة في مجال التثمين العقاري، مبينا أن على الرغم من جهود اللجنة وحرصها على سرعة البت في المساهمات وتصفيتها، إلا أن المساهمات التي لاتزال متعثرة تزيد قيمتها الإجمالية على 100 مليار ريال.

وقال الأحمري إن من أكثر الأسباب التي ساهمت في تعثر المساهمات العقارية تكمن في وجود الملاحظات في الصكوك أو عدم قدرة القائم على المساهمة بإدارتها بالشكل النظامي، أو لعدم وجود الملاءة المالية القادرة على القيام بتنفيذ المساهمة خاصة في حال كانت في المجال العقاري.

ودعا الأحمري، من أجل الحد من التعثر في سداد ديون الإيجارات للوحدات السكنية، الى ضرورة صدور تشريع لا يسمح لأي مستثمر بزيادة سعر الإيجار إلا بنسبة تتراوح بين 10 و15٪ بعد كل 5 أعوام على أقل تقدير، وذلك حتى لا تنمو ظاهرة رفع الإيجارات على المواطنين خاصة من ذوي الدخل المحدود من قبل مستثمري العقارات ومقارنة مبانيهم القديمة الإنشاء بالحديثة التي قد يتعذر ملاكها بارتفاع أسعار مدخلات الإنشاء التي اعتمدوا عليها في البناء.

المعوقات البيروقراطية

من جهته، رأى رئيس اللجنة العقارية في الغرفة التجارية الصناعية في مكة المكرمة منصور أبو رياش أن قرار مجلس الوزراء يعد خطوة في الاتجاه الذي يؤكد حرص حكومة المملكة على سرعة إنجاز أعمال لجنة المساهمات العقارية من خلال تصفية المساهمات المتعثرة وعودة الأموال إلى أصحابها، مبينا أن مساحة المملكة الكبيرة ولتعدد وجود المساهمات في أكثر من محافظة أو مدينة فإن الأمر يحتاج إلى إنشاء لجان فرعية تتبع للجنة الرئيسية من خلال التسلسل الإداري، وبإمكان تلك اللجان الفرعية في حال الاستعانة بخبراء مختصين في المجال إزالة المعوقات البيروقراطية وسرعة الفصل في المساهمات المتعثرة.

ودعا أبو رياش إلى ضرورة أن يكون هناك تتبع بياني للمساهمات العقارية المتعثرة، مشيرا إلى إمكانية وجود تلاعب في الأسعار التي قدمت للمواطنين عند المساهمة، وذلك من خلال تداول عمليات البيع بشكل وهمي من قبل المقيم للمساهمة، وهو الأمر الذي قد يرفع السعر على المساهم بشكل لا يتناسب مع القيمة الحقيقية لسعر المتر في المساهمة والذي قد يقل بنسبة 50٪ عن مبلغ المساهمة، مبينا أن تعثر المساهمات يعود بنسبة 70٪ على القائم بالمساهمة لعدم معرفته بكيفية إدارة المساهمة، ونحو 30٪ بسبب الاجراءات الإدارية والبيروقراطية.

ويتوقع أبو رياش أن يشهد القطاع العقاري في مكة المكرمة في فترة ما بعد موسم حج هذا العام طفرة هائلة وانتعاشا اقتصاديا ملحوظا، خاصة بعد أن خالف السوق في شهر رمضان توقعات الركود وسجل حجم صفقات مرتفعا جدا، مبينا أن هناك عمليات نزع للملكية بشكل كبير ستجرى خلال الفترة القادمة، وانها ستضخ نحو 100 مليار ريال في عروق الاقتصاد العقاري المكي، منها نحو 40 ـ 50 مليارا كقيمة تعويضات لنزع الملكيات.

الشيخة شذى: 39288 شخصاً تلقوا برامج تدريبية بقطاع النفط

كونا ـ قالت العضو المنتدب للتدريب والتطوير الوظيفي ورئيس مجلس التعليم والتطوير في مؤسسة البترول الكويتية الشيخة شذى ناصر الصباح ان عدد المشاركين في البرامج التدريبية والتطويرية التي نفذها القطاع النفطي في السنة المالية 2011/2010 بلغ 39288 مشاركا.

وذكرت الشيخة شذى لوكالة الانباء الكويتية (كونا) أمس ان عدد المشاركين في البرامج الداخلية التي نفذها مركز التدريب البترولي بلغ 16290 مشاركا، مضيفة انه لوحظ ارتفاع عدد المشاركين في هذه البرامج مقارنة بالسنة المالية السابقة التي بلغ عدد المشاركين فيها 9433 مشاركا.

وأضافت ان السبب في الارتفاع جاء نتيجة تنفيذ البرامج التدريبية في مركز التدريب البترولي بعد توقفها فترة تجاوزت ثلاثة أشهر خلال السنة المالية الماضية بسبب الخلاف القانوني حول خضوع عقود التدريب لأحكام قانون المناقصات المركزية من عدمه.

وقالت الشيخة شذى ان مشاركات شركة البترول الوطنية الكويتية في البرامج الداخلية المنفذة من قبل المركز تشكل النسبة الأكبر من اجمالي المشاركات اذ بلغت نسبة مشاركات الشركة 47٪ من الاجمالي تليها شركة نفط الكويت بنسبة 39٪.

وأفادت بأن هناك ارتفاعا في عدد مشاركات موظفي القطاع النفطي في البرامج التدريبية للسنة المالية 2011/2010 مقارنة بالسنة المالية السابقة اذ بلغ اجمالي المشاركات 39288 في حين بلغ الاجمالي في السنة السابقة 27376.

وذكرت انه عند مقارنة اجمالي المشاركات في البرامج التدريبية والتطويرية لكل شركة بحجم العمالة لديها يتضح أن مشاركات شركة صناعة الكيماويات البترولية هي الأعلى تليها الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية.

وبينت الشيخة شذى ان قطاع التطوير والتدريب الوظيفي اصدر تقريره السنوي الخاص بالسنة المالية 2011/2010، موضحا فيه جميع النسب والاحصاءات الخاصة بالتطوير والتدريب الوظيفي وما يتعلق بالتوظيف للكويتيين في مؤسسة البترول.

وعن توظيف الكويتيين قالت انه تم خلال السنة المالية 2011/2010 فتح باب التقدم لعمل الكويتيين من خلال عقود المقاولين بالقطاع النفطي وفقا للآلية الجديدة للتوظيف وذلك من خلال موقع المؤسسة الإلكتروني طوال العام.

وأضافت انه تقدم للعمل من خلال موقع المؤسسة الإلكتروني 5703 كويتيين منهم 1473 جامعيا و1310 من الحاصلين على شهادة الدبلوم التطبيقي و1781 من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة و1139 من حملة الشهادات المتوسطة.

وأفادت بأن لجان التوظيف الدائمة أجرت الاختبارات والمقابلات الشخصية للمتقدمين للوظائف الشاغرة لعقود المقاولين وفق الآلية الجديدة للتوظيف موضحة انه تم اختبار 3074 متقدما في القدرات واجتاز معدلات القبول منهم 2354.

وأشارت الى ارتفاع عدد العمالة الكويتية في عقود المقاولين من 2018 كويتيا في شهر ابريل 2010 الى 2556 في شهر مارس 2011 بنسبة تكويت بلغت 20,33٪ ومازال العمل في لجان المقابلات والتوظيف مستمرا للوصول الى نسبة تكويت لا تقل عن 25٪.

وأوضحت انه تم اعتماد قبول 22 مبعوثا من العاملين في المؤسسة والشركات النفطية التابعة لدراسة عدد من التخصصات الجامعية، لافتة الى اعتماد قبول 25 مبعوثا من أبناء العاملين في القطاع النفطي وغير العاملين الكويتيين للحصول على شهادة البكالوريوس في تخصصات مختلفة.

وقالت الشيخة شذى ان التدريب والتطوير باتا من المداخل الرئيسية لأي نجاح و تميز تهدف له المؤسسات موضحة ان التدريب اصبح حلقة وصل فاعلة وذات تأثير مباشر بين خطط القطاع المستقبلية وبين القدرة على اعداد وتأهيل كادر وطني قادر على ترجمة هذه المشاريع الى واقع عملي بكفاءة وجودة عالمية.

وعن تطلعات قطاع التدريب والتطوير الوظيفي ذكرت ان منها تحويل مركز التدريب البترولي الى معهد متخصص بتكنولوجيا الصناعات النفطية معتمد دوليا، وانجاز اللائحة المنظمة لعقود البرامج التدريبية والتطويرية الخاصة بالمؤسسة والشركات اضافة الى الوصول نسبة تكويت في عقود المقاولين قدرها 30٪ وتحديث نظام البعثات والإجازات الدراسية.

الشيخة شذى الصباح

مشاركات «البترول الوطنية» في البرامج الداخلية المنفذة من قبل المركز تشكل النسبة الكبرى

الذهب عند مستوى قياسي جديد مقترباً من 1900 دولار للأوقية

تشير نتائج استطلاع نشرتها «بلومبرج» امس إلى أن الذهب للتسليم الفوري قد يصل إلى 2000 دولار مع نهاية العام الحالي، موسعا بذلك مكاسبه السنوية إلى 41٪، لتكون النسبة الأعلى سنويا منذ قفزته الشهيرة عام 1979 بنسبة 127٪، وسط رغبة في التحوط به كملاذ آمن مع تنامي المخاوف من أزمة ديون أوروبا السيادية وتباطؤ وتيرة النمو في الولايات المتحدة.

يأتي هذا بينما يعيش الذهب حاليا تحقيق مكاسبه السنوية الحادية عشرة على التوالي بعد أن بلغت كمياته المتداولة مستوى قياسيا يوم الثامن من أغسطس، في حين باع الملياردير «جورج سوروس» معظم حيازته في صندوق «سبدر جولد تراست» في مارس بينما اتخذ «جون بولسون» موقفا مغايرا تماما ورفع حيازته من المعدن النفيس.

وكان الذهب للتسليم الفوري قد ارتفع بنسبة 1,5٪ إلى مستوى قياسي جديد عند 1879,05 دولارا، قبل أن يتداول عند 1872,35 دولارا في حوالي الساعة الحادية عشرة وتسعة وعشرين دقيقة صباحا بتوقيت سنغافورة، في حين أضاف 6٪ لرصيده الأسبوع الماضي وهي أعلى نسبة أسبوعية منذ يناير عام 2009.

أما العقود الآجلة في نيويورك فقفزت إلى مستوى قياسي جديد عند 1890,5 دولارا قبل أن تتراجع قليلا نحو مستوى 1888 دولارا في حوالي التاسعة وأربعين دقيقة صباحا بتوقيت مكة المكرمة مضيفة 36 دولارا أو ما يناهز 1,92٪ لرصيدها.

يشار إلى أن «بنك أوف أميركا ميرلنش» أشار في تقرير صادر له في التاسع من أغسطس الجاري إلى أن الذهب قد يصل إلى مستوى 2000 دولار خلال اثني عشر شهرا تزامنا مع وجود فرصة لتفعيل برنامج ثالث للتخفيف الكمي.

وكانت البنوك المركزية حول العالم قد أضافت 155 طنا متريا بلغت قيمتها 8,18 مليارات دولار في الشهور الخمسة الأولى من العام، وذلك طبقا لبيانات صادرة من مجلس الذهب العالمي، حيث اشترى بنك كوريا المركزي 25 طنا في شهر واحد بين يونيو ويوليو.

السندات الأوروبية ستقود إلى اتحاد ديون وليس إلى اتحاد استقرار

برلين ـ كونا: جددت المستشارة الالمانية انجيلا ميركيل امس رفض حكومتها اصدار سندات اوروبية مشتركة مؤكدة ان حل مشكلة الديون التي تعاني منها دول منطقة اليورو «ليس ممكنا باصدار سندات اوروبية».

وقالت المستشارة الالمانية في مقابلة اجرتها معها القناة التلفزيونية الالمانية الثانية (زي دي اف) ان السندات الاوروبية ليست الاجابة الصحيحة على ازمة المديونية في منطقة اليورو مضيفة ان هذه السندات تقود الى اتحاد ديون وليس الى اتحاد استقرار.

واضافت ميركيل ان كل دولة في منطقة اليورو مطالبة بحل مشكلة ديونها بنفسها الامر الذي اتفقت عليه وفقا لتصريحاتها مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في آخر لقاء جمعهما الاسبوع الماضي في العاصمة الفرنسية.

الأسهم الأوروبية تعزز مكاسبها وشركات الطاقة تقفز

لندن ـ رويترز: واصلت الأسهم الأوروبية مكاسبها أمس وتصدرت «ايني» أضخم شركة نفط أجنبية تعمل في ليبيا المكاسب في قطاع الطاقة بعد دخول المعارضة الليبية العاصمة طرابلس الأمر الذي عزز الآمال بإنهاء الصراع.

ارتفع مؤشر يوروفرست 300 لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى 0,8٪ إلى 917,01 نقطة بعد أن هبط 1,7٪ يوم الجمعة. وارتفع مؤشر قطاع النفط والغاز الأوروبي 1,9٪ في حين قفز سهم ايني 4,9٪.

من جهة أخرى، قال وزير المالية الياباني يوشيهيكو نودا امس ان اليابان ستتخذ اجراء حاسما عند الضرورة لتجنب الارتفاع الشديد للين الياباني. وأبلغ نودا الصحافيين ان الحكومة لم تغير موقفها ازاء تدخل حاسم في سوق العملة معربا عن قلقه ازاء توجه الين الى الصعود مؤكدا تدخل الحكومة واتخاذ الاجراء اللازم اذا اقتضى الأمر في سوق العملة.

وجاءت تعليقات نودا بعد انخفاض الدولار مقابل الين في نيويورك ليصل الى 75,95، ووصل سعر صرف الدولار مقابل الين 74 ـ 76,72.

يذكر ان الحكومة تدخلت في سوق العملة في الرابع من أغسطس بغية كبح جماح ارتفاع الين للمرة الأولى منذ كارثة زلزال الحادي عشر من مارس الماضي.

اتجاه لوضع نظام ضريبي VAT في عام 2013

النقد الدولي: 5٪ معدل نمو الناتج «المتوقع» والتضخم يرتفع 6,5٪ العام الحالي في الكويت

أوصى تقرير «قراءة في تقرير صندوق النقد الدولي عن الكويت لعام 2011» بعدد من التوصيات أهمها ضرورة البدء بتنفيذ مشاريع خطة التنمية وضرورة إجراء الاصلاحات الهيكلية المطلوبة في موازنة الدولة من خلال إيجاد مصادر إيرادية غير نفطية والعمل على إيجاد آلية لتقليل الدعم الحكومي للكهرباء والماء والسلع الاخرى تدريجيا والبدء بوضع نظام للضريبة VAT.

وقد أشارت بعثة صندوق النقد الدولي الى ان الكويت تعتزم وضع نظام ضريبي VAT في عام 2013، ونظام ضريبي على الدخل في وقت لاحق، وقد اشارت البعثة أيضا إلى انه على الرغم من التحسن النسبي في توفير البيانات والإحصائيات إلا أن البعثة قد لاحظت استمرار تأخر صدور الإحصائيات الرسمية عن وقتها المناسب.

وقد ألقى أمين سر مجلس الإدارة ومدير البحوث الاقتصادية د.صادق ابل كلمة بمناسبة صدور التقرير ضمن الموسم الثقافي المصرفي الذي يعقده بنك الكويت لمدرائه التنفيذيين وكبار موظفيه، حيث تطرق الدكتور صادق ابل إلى أهمية هذا التقرير الذي تعده بعثة صندوق النقد الدولي السنوية عن الاقتصاد الكويتي والذي تم نشره مؤخرا على الموقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي.

واشار بهذا الخصوص الى أن دولة الكويت كانت من اوائل الدول الأعضاء في الصندوق حيث انضمت لصندوق النقد الدولي بتاريخ 13 سبتمبر 1962 وتبلغ حصتها المدفوعة 100٪ بنحو 1381 مليون وحدة حقوق سحب خاصة انه وفقا للمادة الرابعة من اتفاقية الصندوق فان خبراء الصندوق يقومون سنويا بزيارة الدول الأعضاء وإجراء مقابلات فنية ورسمية مع عدة جهات يقومون على ضوئها بجمع البيانات والإحصائيات المطلوبة لإعداد تقرير عن الوضع الاقتصادي في تلك الدول.

مواجهة الأزمة

وقد أشار التقرير الى ان الكويت قد واجهت الأزمة المالية العالمية من منطلق ووضع قوي نسبيا، حيث ساعدتها الاحتياطيات والفوائض المالية التي حققتها قبل حدوث الأزمة على ذلك، كما ساهم القطاع النفطي برفع الناتج المحلي الاجمالي بنحو 3,2٪ وأن الانفاق الحكومي ظل هو المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي في البلاد.

وقد أوضح التقرير أن معدل التضخم قد ارتفع في عام 2010 بسبب ارتفاع اسعار الغذاء عالميا حيث شهد مؤشره ارتفاعا بلغ نحو 8,2٪ في عام 2010، ولكن اثر هذا الارتفاع تم تحييده وتجنيب المواطنين عنه بسبب السياسة الحكيمة لصاحب السمو الأمير الذي امر بصرف التموين مجانا لجميع المواطنين والبدون.

وأشار التقرير الى ان علاقة السلطتين التشريعية والتنفيذي قد شهدت خلال عام 2010 توترا ملحوظا، واما بالنسبة لقطاع البنوك فقد اوضح التقرير ان هذا القطاع يتمتع بقوة وحيوية وان ربحيته قد شهدت نموا ملحوظا في عام 2010 بلغت نحو 70٪ في حين ظلت شركات الاستثمار تعاني من الضعف وتحقيق الخسائر، كما ان القطاعات غير المالية في البورصة ـ فيما عدا الشركات العقارية التي حققت خسائر ـ قد شهدت تلك القطاعات ارتفاعا بالربحية بنحو 170٪.

وقد توقعت البعثة استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات معقولة نسبيا وسوف يكون ذلك مدعوما بطبيعة الحال باستمرار ارتفاع الطلب على النفط عالميا وبتنفيذ الحكومة لخطة التنمية، حيث توقع الصندوق ان يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بنحو 5٪ (نمو الناتج النفطي نحو 3,5٪ وغير النفطي بنحو 6٪ في عام 2011، وأن معدل التضخم قد يبلغ نحو 6,5٪، لافتا إلى أن الموازنة العامة والحساب الجاري سوف يحققان فائضا خلال عام 2011.

وقد احتسبت بعثة الصندوق معدل المضاعف للإنفاق الحكومي، حيث تبين من خلال المعادلات المستخدمة ان انفاق دينار واحد يؤدي الى رفع الناتج المحلي غير النفطي نسبة تتراوح بين 0,9 و1,3، وان اثر المضاعف يتحدد ويتغير على حسب نوع الانفاق الحكومي فالانفاق الرأسمالي الحكومي قد يصل باثر المضاعف الى 2,75٪، وفي هذا السياق أشار د.صادق ابل إلى ان توقعات الصندوق في هذا المجال لم تأخذ بالحسبان الأزمة التي يتعرض لها الاقتصاد الأميركي بسبب الديون الحكومية التي ظهرت مؤخرا والتي قد تؤثر على الاقتصاد العالمي وعلى الطلب على النفط.